كوبلر من كركوك: قادرون على حل أزمة المناطق المتنازع عليها

□ بغداد/ المدى

أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مارتن كوبلر أمس عن استعداد المنظمة الأممية لإيجاد حل للازمة السياسية التي تشهدها كركوك باعتبارها من المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل.

وقال كوبلر في مؤتمر صحفي عقده بعد زيارته كركوك ولقائه بمسؤوليها المحليين "بإمكان بعثة الأمم المتحدة أن تلعب دورا فيما يتعلق بالمساعدة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية في كركوك خصوصا بعد انسحاب القوات الأميركية".

وتابع قائلا "سنواجه موقفا جديدا وستكون هناك تحديات".

واستدرك "لكن في الوقت ذاته هذه فرصة لشعب العراق وحكومة العراق والأطراف المعنية في كركوك لتثبت للعالم بأن العراق ينتظره مستقبل أفضل".

وعن الحلول التي من الممكن اقتراحها أضاف كوبلر "سيلعب الجانب الثقافي دورا كبيرا في مدينة كركوك لحل المشاكل السياسية".

وقال إنه بحث مع مسؤولي كركوك المادة ١٤٠ والإحصاء والانتخابات المحلية، واعتبرها "نقاشات مهمة للغاية".

وقال أيضا "قد تكون هناك تحديات في المستقبل لكني على ثقة كبيرة بالجيش العراقي، والشرطة العراقية ستكون في موقع يمكّنها من سد الفجوة التي ستتركها القوات الأميركية"، ومضى يقول إن "وجود القوات الأميركية على أرض هذه البلاد وصل إلى نهايته".

وأعرب عن ثقته بالقدرات العراقية لتولي المسؤولية الأمنية بعد الانسحاب الأميركي بالقول "كان هناك متسع من الوقت لبناء الجيش العراقي بصورة جيدة".

من جانبه، وصف نائب محافظ كركوك راكان سعيد الجبوري، زيارة كوبلر إلى كركوك وهي الأولى منذ توليه منصب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بأنها كانت "ناجحة"، مبينا أنه "التقى خلالها جميع الأطراف والمكونات في المحافظة للوقوف على المواضيع التي تحتاج إلى الدعم من قبل الأمم المتحدة".

وأضاف الجبوري أن كوبلر "التقى أيضا محافظ كركوك نجم الدين عمر، وناقش معه عددا من المواضيع مثل الانسحاب الأميركي من العراق وكركوك، ودور الأمم المتحدة في العراق، فضلا عن مناقشة المادة ١٤٠ من الدستور والإحصاء والانتخابات الخاصة بالمحافظة"، لافتا إلى أن "دور الأمم المتحدة هو تقريب الوجهات وحل القضايا العالقة بين مكونات كركوك".

ويبدأ كوبلر اليوم الاثنين زيارةً إلى محافظة البصرة، وقال مدير المكتب الإعلامي في المحافظة مصطفى عمران: إن كوبلر سيلتقي خلال زيارته محافظ البصرة وعددا من مسؤولي الحكومة المحلية فيها".

يذكر أن كوبلر أكد أن الأمم ستغلق جميع مكاتبها خارج العراق وستعيد فتحها بداخله بعد التحسن الأمني الملحوظ. وقال كوبلر إن "من أهداف الأمم المتحدة الأساسية إعادة فتح جميع المكاتب التي أغلقتها لسوء الأوضاع الأمنية في البلاد قبل أربع سنوات"، وأضاف إن "هناك عشرين منظمة للأمم المتحدة تعمل لأجل العراق مثل منظمة البرنامج الإنمائي والبرنامج الغذائي والصحة العالمية بدؤوا ينتقلون للعمل من داخل بغداد". وتابع أن "انسحاب القوات الأميركية من البلاد سيعطي فرصة للحكومة وأبناء الشعب العراقي في التعامل مع مشاكلهم وأوضاعهم بنفسهم". وأكد أن "الأمم المتحدة لن تدخر جهدا في تقديم المساعدة للحكومة لاستتباب الأوضاع بعد الانسحاب".

البصرة تعاين طلباً حكومياً بإعادة أراضيها من الكويت

مسؤول محلي: نظام صدام قايض ١١ مزرعة من أراضينا مقابل وقف حرب ١٩٩١

مجلس محافظة البصرة

□ بغداد/ خاص المدى

طالب مجلس محافظة البصرة، الحكومة بمفاتحة الجانب الكويتي من اجل إعادة النظر بالحدود المشتركة التي رسمتها اتفاقية سفوان إبان غزو نظام صدام الكويت سنة ١٩٩٠.

وقال رئيس اللجنة الأمنية علي غانم المالكي في تصريح خص به "المدى" أمس "إن النظام المباد كان في سنة ١٩٩١ بأمس الحاجة إلى وقف الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية ضده من خلال تقديمه تنازلات كبيرة أدت إلى منحه الكويت ما يقارب ١١ مزرعة وكان بإمكانه التنازل عن نصف أراضي البصرة للكويت للإبقاء على النظام قائم".

وتابع المالكي "إن هذه المعاهدات التي عقدت أيام الحرب يجب أن يعاد النظر بها لغرض إنصاف العراق لأن النظام المباد بالغ في منح الكويت من الأراضي العراقية على حساب المصلحة العامة".

وعن تجاوزات دول الجوار لاسيما الكويت وإيران على الحدود العراقية، أكد رئيس اللجنة الأمنية في البصرة توقفها خلال الفترات الماضية، وبين "أن اغلبها تتعلق باعتقال الصيادين العراقيين ومن خلال مخاطبتنا الحكومة العراقية التي بدورها فاتحت السفارة الكويتية، تبين أن سبب عمليات الاعتقال هو تجاوز الصيادين العراقيين الذين يبحثون في المياه الإقليمية الكويتية على اسماك أكثر او أنهم يلجأون إلى الضفة الأخرى من اجل بيع الأسماك".

وكان السفير الكويتي في بغداد علي المؤمن اتهم الجانب العراقي بالتجاوز على الحقول النفطية المشتركة بين البلدين ودعا إلى إشراف شركات نفط دولية محايدة عليها، مضيفا أنّ "العراق يستخرج النفط بكميات أكبر من الجانب الكويتي من تلك الحقول والآبار المشتركة التي عليها نزاع أو عدم الإتفاق على عائديتها بين البلدين "داعياً إلى إشراف شركات نفط دولية محايدة تقوم بمهام الاستخراج والاستثمار بالإضافة إلى التوزيع العادل في دفع المستحقات المالية لكلا البلدين".

إلى ذلك، دعت عضو مجلس النواب عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف الحكومة إلى توكيل شركات عالمية للمحاماة للترافع من أجل الطعن في القرار ٨٣٣ الخاص بترسيم الحدود بين العراق والكويت.

وقالت نصيف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن هذا القرار الجائر المتعلق بترسيم الحدود بين العراق والكويت هو سابقة خطيرة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة، نظرا لكون القرار قد تم اتخاذه دون حضور من يمثل العراق رسميا.

وأضافت نصيف: إن العديد من الشركات العالمية القانونية المتخصصة بالمحاماة والترافع في القضايا المتعلقة بالنزاعات الدولية، من الممكن أن يقوم العراق بتوكيل إحداها للترافع من اجل الطعن في هذا القرار.

وأشارت إلى أن هذه الخطوة سيكون من شأنها إعادة الحقوق العراقية كاملة دون أية تعقيدات وصعوبات قد تقف في طريق الجهود الدبلوماسية، فضلا عن توفير الوقت.

الأنبار ترفض الإقليم وتمهل الحكومة يومين لإعادة معتقليها

المجلس الإسلامي: موقف السليمان امتداد لتحفظ العشائر العراقية على الفيدراليات

□ بغداد/ خاص المدى

أمهل شيوخ ووجهاء عشائر الأنبار أمس الحكومة المركزية بإعادة المعتقلين إلى محافظاتهم خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة والكف عن حملات الاعتقال، وفي حين اعتبروا تلك الاعتقالات "إرهابا حكوميا منظما" يهدف إلى إثارة الفتنة الطائفية والدفع باتجاه الأقاليم تلبية لأجندات خارجية وإقليمية، أكدوا رفضهم القاطع لفكرة الأقاليم.

وقال أمير قبائل الدليم علي حاتم السليمان في بيان صدر أمس وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "شيوخ ووجهاء عشائر الأنبار عقدوا مساء أمس الأول مؤتمرا بمشاركة مجلس المحافظة تلبية لنداء أبناء الأنبار"، مبينا أن "المؤتمرين طالبوا الحكومة المركزية بإعادة المعتقلين إلى محافظاتهم خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة والكف عن هذه الاعتقالات".

وأضاف السليمان أن "المؤتمرين اعتبروا هذه الممارسات إرهابا حكوميا منظما، الغاية منه إثارة الفتنة الطائفية والدفع باتجاه الأقاليم تلبية للمخططات التي تتبناها أجندات خارجية وإقليمية"، مشيرا إلى أن "المؤتمرين رفضوا رفضا قاطعا فكرة الأقاليم وحملوا الحكومة المركزية المسؤولية بدفع العراق إلى الهاوية".

وأوضح أمير قبائل الدليم أن "هذه التصرفات الحكومية غير المدروسة وفي هذا الظرف العصيب تدل على فشل العملية السياسية برمتها والتي وصلت إلى حال عدم الاعتراف بها والمطالبة بنزع الشرعية عنها"، محذرا من "جرّ العراق إلى الفوضى والمواجهة المسلحة بين العشائر والأجهزة الحكومية التي تمارس هذه الإجراءات غير القانونية وبأوامر طائفية مدسوسة".

السليمان

وأشار أمير قبائل الدليم إلى أن "تسلط الأجهزة الأمنية وانسياقها وراء أحلام ومخططات المراهقين السياسيين سيجعل العراق ساحة حرب جديدة"، لافتا إلى أن "تصرفات أحزاب هؤلاء السياسيين المشبوهة تحمل أجندات خارجية مدفوعة الثمن".

من جانبه، فأن المجلس الإسلامي الأعلى أشاد بموقف السليمان الرافض لتكوين إقليم الأنبار، معتبرا موقف عشائر الأنبار امتدادا لموقف العشائر العراقية التي ترفض تكوين الفيدراليات لاسيما التي تشكل على أساس طائفي أو عرقي.

القيادي في المجلس عامر ثامر وصف في تصريح لـ"المدى" أمس تصريحات السليمان بالمسؤولة والراغبة في عدم تفكيك العراق، وقال "هذه تعبر عن الوطنية التي تتحلى بها عشائر الأنبار"، موضحا "أن اغلب عشائر العراق ترفض إقامة الفيدراليات خصوصا تلك التي تشكل على أساس طائفي أو إقليمي"، مستدلا بـ"موقفها في البصرة بعد أن اكتملت الإجراءات الدستورية لكن الإقليم رفض من قبل الشارع البصري بعد أن أعطت العشائر كلمتها في هذا الصدد".

وخلص ثامر إلى أن الوضع السياسي والاستحقاقات القادمة لا ينبغي معها إقامة الأقاليم التي بدورها تتطلب استعدادات كبيرة ليس كما حصل في صلاح الدين بمجرد رد فعل على موقف معين".

وكان محافظ الأنبار قاسم الفهداوي، أكد أمس الأول، أن وزارة الداخلية تعهدت بإطلاق سراح عدد من معتقلي المحافظة خلال ساعات، وفيما أشار إلى وجود اعتصامات في مدن المحافظة وغضب شديد في الشارع تجاه الحكومة، طالب الأخيرة بالتعقل وعدم اتخاذ إجراءات تخلق أزمات بينها وبين المحافظات.

وقال الفهداوي إن "وزارة الداخلية تعهدت بإعادة المعتقلين إلى المحافظة، خلال ساعات، على أقصى تقدير"، مؤكدا "عدم وجود أي تهم أو أدلة ضد هؤلاء المعتقلين أو حتى مذكرات اعتقال قضائية".

وأضاف الفهداوي أن "احترام القانون سيكون الاختبار الحقيقي للحكومة في موضوع الاعتقالات"، موضحا أن "الداخلية تعهدت أيضا بحسن معاملة المعتقلين حتى يتم إطلاق سراحهم خلال ٢٤ ساعة القادمة كون غالبيتهم كبارا في السن".

ديالى تبحث عن علاج لفوبيا انتشار الأسلحة

الائتلاف الوطني: طبيعة الأراضي تحظر حيازتها.. و٢٥٠ مقاتلا من القاعدة في المحافظة

دعا مجلس محافظة ديالى الأحد وزارة الداخلية إلى تفعيل قانون حيازة وحمل السلاح من اجل منع وصوله إلى أيدي العابثين بالأمن العام، محذرا من انتشار الأسلحة في اغلب مناطق المحافظة.

وقال عضو مجلس محافظة ديالى عدنان زيدان الكرخي لوكالة السومرية نيوز، إن "هناك العديد من المواطنين في المحافظة يمتلكون أسلحة داخل منازلهم دون أي إجازة رسمية سواء بحيازتها أو حملها"، معتبرا أن "هذا مخالف للقانون ويشكل خطرا على الأمن المجتمعي".

اسلحة غير مرخصة صادرتها القوات الامنية (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

ودعا الكرخي وزارة الداخلية إلى "تطبيق بنود قانون حيازة وحمل السلاح من اجل منع وصوله إلى أيدي العابثين بالأمن العام ومعاقبة المخالفين له"، محذرا ممّا سماها بـ"فوضى حمل السلاح المنتشرة في اغلب مناطق المحافظة".

وأكد الكرخي أن "الأوضاع الأمنية السابقة دفعت الأجهزة الأمنية إلى المرونة في التعاطي مع ملف الأسلحة داخل المنازل السكنية، وسمحت ببقاء قطعة واحدة لأغراض الدفاع عن النفس"، لافتا إلى أن "الأمن تغير الآن وأصبح أكثر استقرارا ولم يعد هناك أي عذر لبقاء قطعة سلاح واحدة خارج الضوابط والتعليمات التي نص عليها القانون العراقي". وتقدر مصادر أمنية مطلعة في محافظة ديالى وجود أكثر من ٧٥ ألف قطعة سلاح مختلفة الأنواع بأيدي المواطنين في مختلف الوحدات الإدارية داخل المحافظة، مما يعني أن هناك خزينا هائلا من الأسلحة تسرب بعضه إلى أيدي المسلحين مما يؤدي لاستمرار وتيرة أعمال العنف.

وينص قانون حمل السلاح وحيازته في العراق على وجود ضوابط معينة من اجل منح إجازة رسمية لمن يحمل السلاح، إلا أن اغلب المواطنين غير ملتزمين بالقانون في الوقت الراهن. من جانبه، يرى القيادي في الائتلاف الوطني طه درع عن محافظة ديالى انه من المستحيل السيطرة على الأسلحة الشخصية في المحافظة.

وقال درع في تصريح لـ"المدى" أمس إن ما يقارب ٩٥ بالمئة من بيوت ديالى لديها أسلحة شخصية للدفاع عن نفسها وان أهالي المحافظة لا يشعرون بالأمن ويتصورون في أية لحظة من الممكن أن يتعرضوا إلى خطر".

وتابع "بالرغم من سيطرة الأجهزة الأمنية وبصورة كاملة على المحافظة فأن الجماعات المسلحة لا تزال تنتشر ولكن بصورة أضيق عما كانت عليه في السابق واستبدلت أسلوبها بعد أن تخلت عن السيطرة على الأرض"، مشددا على خطورتهم على المحافظة".

وأكد درع "انه من الناحية الواقعية والعملية لا تستطيع أي جهة في ديالى نزع الأسلحة" مرجعا الأمر إلى طبيعة المدينة الزراعية وقال "إن عملية سحب الأسلحة تستوجب خروج قوات إلى مناطق معينة وبمجرد معرفة هذا الأمر بإمكان المواطنين إخفاء أسلحتهم بسهولة في المزارع وبالتالي سيكون مصير أي عملية أمنية بهذا الصدد فاشل"، كما أردف "أن المواطن في المحافظة متى ما شعر بالأمن فأنه سيترك السلاح بإرادته". وعن سيطرة التنظيمات الإرهابية على المحافظة قال "غالبا ما يكون انتشارهم في غابات المحافظة وتلال حمرين الوعرة التي ليس من السهولة السيطرة عليها"، مرجحا ألا يتجاوز عددهم ٢٥٠ مقاتلا في ديالى بعد انحسار أعدادهم خلال السنوات القليلة الماضية، واستطرد "ليست هناك منطقة في المحافظة لا يكون للقوات الأمنية فيها موطئ قدم، والحديث عن تواجدهم بالآلاف أمر مبالغ فيه". وفي آخر التطورات الأمنية التي شهدتها ديالى فقد أفاد مصدر في شرطة المحافظة الأحد، بأن شقيقين قتلا بنيران مجهولين غرب بعقوبة، فيما اعتقلت قوة أمنية شخصين يشتبه بتنفيذهما الحادث.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين يستقلون سيارة حديثة، أطلقوا صباح أمس، النار من أسلحة رشاشة تجاه شقيقين عند خروجهما من منزلهما في قرية الشيخ بناحية بني سعد مما أسفر عن مقتلهما في الحال".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا على مكان الحادث، ونقلت جثتي القتيلين إلى دائرة الطب العدلي، فيما اعتقلت شخصين يشتبه بضلوعهما بالحادث".

■ الفياض يناقش نتائج حوار أوباما والمالكي

بحث مستشارا الأمن القومي الأميركي والعراقي في واشنطن نتائج اجتماع الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عقد عن طريق الفيديو الأسبوع الماضي، مؤكدين ضرورة تطوير آليات إضافية لإقامة حوار مستمر واستراتيجي بين البلدين.

ونقل بيان صادر عن البيت الأبيض أن "مستشار الأمن القومي الأميركي توم دونيلون بحث مع مستشار الأمن الوطني فالح الفياض نتائج اجتماع الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء نوري المالكي الذي عقد الأسبوع الماضي من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة".

وأضاف أن "الطرفين أكدا الرؤية المشتركة للشراكة الواسعة النطاق والإستراتيجية العميقة بين الولايات المتحدة والعراق على النحو الوارد في اتفاقية الإطار الاستراتيجي"، مشيرا إلى أن الجانبين ناقشا تقوية علاقة بين العراق والولايات المتحدة".

■ الكردستاني يحذر من تأزم الوضع السياسي

أكد عضو مجلس النواب عن تحالف القوى الكردستانية محمود عثمان أن أوضاع البلاد الحالية تثير القلق وقد تؤدي إلى تطورات غير محسوبة النتائج خاصة في ظل الاقتراب السريع لموعد الانسحاب الأميركي من العراق نهاية العام الحالي. وقال عثمان في تصريحات صحفية أمس إن أوضاع البلاد غير المستقرة سببها استمرار الخلافات بين الكتل السياسية وعدم الاتفاق على إنهاء الملفات العالقة من اجل إضفاء الاستقرار على الأوضاع وعلى جميع الأصعدة. ودعا عثمان الكتل السياسية المختلفة إلى حل الخلافات فيما بينها والتوصل إلى حلول سريعة للملفات العالقة وخاصة في الجانب الأمني بدلا من استمرار تمسك كل طرف برأيه والذي لا يصب بصالح العملية السياسية والمسار الديمقراطي في البلاد والذي يحتاج إلى المرونة.

■ الخزاعي ينتقد التصريحات النارية

حذر نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي الكتل السياسية من عدم تجاوز الخلافات الحزبية والفئوية، داعيا إلى دعم العملية السياسية والحكومة من اجل انجاز واجباتها الرئيسية التي من أهمها خدمة المواطن العراقي. وقال الخزاعي إن العراق يمر بمرحلة حرجة وهي عملية الانسحاب الأميركي وهذه المرحلة تحتاج إلى أجواء من التعاون والعمل بروح الفريق الواحد.

وأضاف الخزاعي إن الخلافات الموجودة الآن على الساحة السياسية لا يمكن أن تحل عبر وسائل الإعلام والتصريحات النارية التي تؤجج الشارع العراقي بل بلغة الحوار الهادئ البناء مبيناً إن المصالحة الوطنية لها التأثير الكبير في استقرار الأوضاع وعلى الجميع أن يتنازل للآخر من اجل الوصول إلى الاتفاقات التي تؤدي إلى استقرار الوضع في البلاد.